الاقتصاد والأعمال

سعر برميل النفط الكويتي ينخفض إلى 69.91 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 25ر2 دولار في تداولات اول امس الجمعة ليبلغ 91ر69 دولار أمريكي مقابل 16ر72 دولار للبرميل في تداولات الاربعاء الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت اسعار النفط اول أمس بفعل توقعات بأن عقوبات أمريكية على إيران من المنتظر أن تقلل الإمدادات.

وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 74 سنتا ليصل عند التسوية الى مستوى 96ر72 دولار كما ارتفع سعر برميل نفط خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 82 سنتا ليصل الى مستوى 63ر67 دولار.

خلال هذا الربع .. منها 89.3 بالمئة صادرات نفطية

«الشال»: صادرات الكويت السلعية بلغت 4.936 مليار دينار

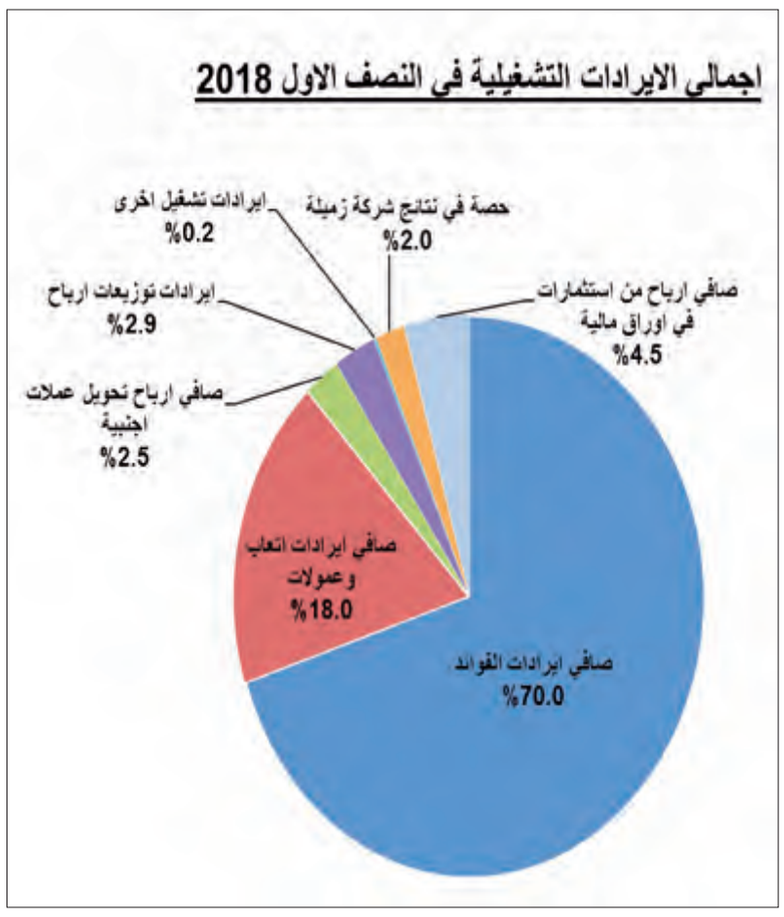

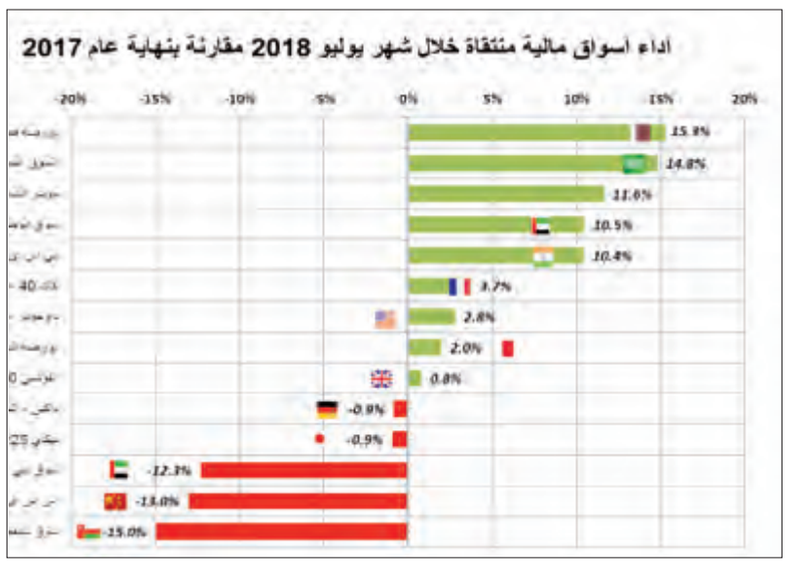

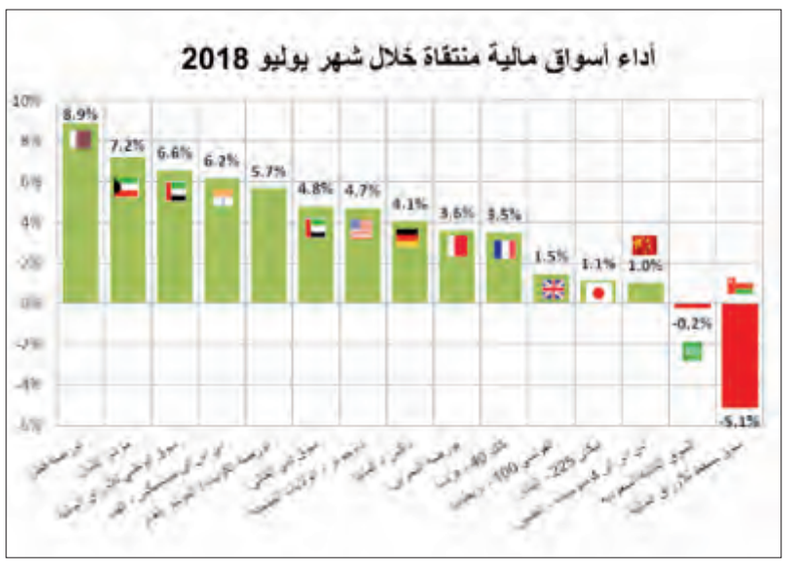

- الميزان التجاري حقق فائضاً بلغ 2.310 مليار دينار في الربع الأول 2018
- إنحراف بمعدل 91.3 بالمئة بين المقدر والمصروف في ميزانية العلاج بالخارج
- ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بلغ حجمها نحو 35.371 مليار دينار
- تضخم حساب العُهد مثال صارخ على استشراء الفساد والرشوة بالسياحة العلاجية

قال تقرير الشال الاسبوعي الصادر بخصوص ديوان المحاسبة والمخاطر أنه في جهد مشكور ومقدر، أصدر ديوان المحاسبة في شهر يوليو الفائت، تقريراً حول الموضوعات عالية المخاطر، حصرها في تقريره في 6 موضوعات ضمن دائرة إختصاصه وسلطته، وذلك أمر نادر الحدوث من قبل سلطة تقع مالياً وإدارياً تحت إمرة سلطات أخرى وتنتقدها بصدق. وسوف نستعرض تلك المخاطر في فقرتين، ثلاث مخاطر لكل فقرة، وعلى مدى أسبوعين متتابعين، وإن كنا نجزم بجودة التشخيص وتخلف الإستجابة والعلاج.

أولى الموضوعات الخطرة، مصروفات العلاج في الخارج، فبعد صدور قرار مجلس الوزراء رقم (7852) في عام 2014 لمعالجة أوجه القصور والثغرات في الخدمات الصحية، بلغت إعتمادات مصروفات العلاج في الخارج في 4 سنوات (2013/2014 إلى 2016/2017) نحو 718 مليون دينار كويتي، بينما بلغت المصروفات الفعلية على نفس البند 1،373 مليون دينار كويتي، أي إنحراف ما بين المقدر والمصروف بمعدل 91.3%، وبلغ الإنحراف أعلى مستوياته عند 185.1% للسنة المالية 2016/2017. ذلك في تقديرنا يعني أنه إلى جانب تضخم حساب العُهد بما يعنيه من تسيب مالي، هو مثال صارخ على إستشراء الفساد والرشوة بالخدمة والسياحة العلاجية، ومتزامناً تماماً مع تدهور أسعار النفط، ومع كل إعلانات الإصلاح المالي التي تلته. وفي مقابل ذلك الهدر الضخم في الخارج، يذكر التقرير بأن هناك 5 مشروعات صحية بقيمة تعاقدية بلغت نحو 900 مليون دينار كويتي، تراوحت نسبة الوقت المنقضي لإتمامها ما بين 38% لأدناها و87% لأعلاها، بينما تراوحت نسب الإنجاز فيها ما بين 8% و24% فقط، بما يعنيه من ضعف الإلتزام وفشل إدارة مشروعات الخدمات الصحية في الداخل أيضاً بما يناقض قرار مجلس الوزراء سالف الذكر.

ثاني الموضوعات الخطرة تكمن في ضعف الرقابة على المشاريع الإنشائية، ويترتب عليها تأخر المشروعات ومعها تأخر إنجاز خطة التنمية، وهدر المال العام بكثرة الأوامر التغييرية، وتأخر الإنتفاع بالمشاريع نتيجة تأخر الإنجاز وإصدار العديد من التمديدات الزمنية، ثم عدم الاستعداد المسبق لتشغيل بعض تلك المشاريع بعد إنجازها. وأعطى ديوان المحاسبة أمثلة لمشروعات لست جهات حكومية، فمعدل الأوامر التغييرية راوح في أفضله لمؤسسة الرعاية السكنية عند 3.45%، وأعلاه للديوان الأميري عند 29%، ثم نسبة الالتزام بمدة العقد الأصلية، أفضلها لوزارة الكهرباء بنسبة 71.11% وأدناها لوزارة الصحة بنحو 6.25%، ثم عدم موافقة ديوان المحاسبة على التعاقدات لسنوات البحث وكانت في أدناها 5 للرعاية السكنية، وأعلاها 45 لوزارة الأشغال العامة. وأحد الأمثلة الصارخة التي يوردها ديوان المحاسبة، كان مشروع المدينة الجامعية التي رصد لها مع بداية مشروعها نحو 475 مليون دينار كويتي، وارتفعت تكاليف التنفيذ إلى 1،597 مليون دينار كويتي، وقد ترتفع، أي أكثر من 3 أضعاف التكلفة الأصلية، وللعلم فقط، سوف يستغرق المشروع ما بين بداية فكرته في عام 1982 وانتهائه في عام 2022، نحو 40 سنة.

ثالث الموضوعات الخطرة هي في عدم جاهزية معظم الجهات الحكومية للتعامل مع تأثير الكوارث على أنظمة تقنية المعلومات والخدمات المقدمة، وأجرى الديوان بحثه على 69 جهة حكومية، مصنفة جاهزيتها ما بين جاهزية عالية وجاهزية جيدة وجاهزية مقبولة وجاهزية ضعيفة. وخلص في تقريره إلى أن هناك 4 جهات حكومية فقط جاهزيتها عالية، هي بنك الكويت المركزي وشركة نفط الكويت ومؤسسة الموانئ والمؤسسة العامة للرعاية السكنية. وبلغ عدد الجهات الحكومية ذات الجاهزية الجيدة 8 جهات فقط، لتصبح 12 جهة حكومية من أصل 69 جهة قام ببحثها، أو نحو 17.4% من تلك الجهات، تتمتع بجاهزية عالية إلى جيدة، بينما 29 جهة أخرى جاهزيتها مقبولة، و28 جهة جاهزيتها ضعيفة.

ذلك كما ذكرنا نصف المخاطر في تقرير ديوان المحاسبة، ويحاول الديوان جاهداً تطوير رقابته، لتشمل إضافة إلى التدقيق، وكشف الأخطاء والعيوب، تقديم النصح بسبل إحتوائها. ولعل الأهم، هو تطور أسلوب الرقابة الذي بات يشمل التحذير الإستباقي بإحتمال حدوث الأخطاء لو إستمرت السياسة المالية في تبني حلول قصيرة الأجل لمواجهة بعض الإختناقات على حساب تقويض فرص إستدامة المالية العامة.

مؤشرات نقدية واقتصادية

تذكر النشرة الإحصائية الفصلية (يناير – مارس 2018) لبنك الكويت المركزي، المنشورة على موقعه على الإنترنت، بعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تستحق المتابعة وتوثيق تطوراتها. ومن ذلك، مثلاً، أن إجمالي عدد السكان، في الكويت، قد بلغ نحو 4.525 مليون نسمة، كما في نهاية الربع الأول من العام الحالي، وهو رقم يزيد بنحو 25 ألف نسمة، عن الرقم المسجل في نهاية العام الفائت، ما يعني أن معدل النمو ربع السنوي لعدد السكان قد بلغ نحو 0.55%، وهي نسبة ستصل إلى نحو 2.2%، فيما لو حسبت على أساس سنوي.

وتشير النشرة، إلى أن الميزان التجاري –صادرات سلعية ناقصاً واردات سلعية–، قد حقق، في الربع الأول 2018، فائضاً بلغ نحو 2.310 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته نحو 19.2% عن مستوى فائض الربع الرابع من العام الفائت. وبلغت قيمة صادرات الكويت السلعية، خلال هذا الربع، نحو 4.936 مليار دينار كويتي، منها نحو 89.3% صادرات نفطية، بينما بلغت قيمة وارداتها السلعية –لا تشمل العسكرية– نحو 2.626 مليار دينار كويتي. وكانت الكويت قد حققت فائضاً، في الربع الأول من العام الفائت (2017)، بلغ نحو 1.625 مليار دينار كويتي، وانخفض هذا الفائض إلى نحو 1.472 مليار دينار كويتي، في الربع الثاني، وإلى نحو 1.433 مليار دينار كويتي، في الربع الثالث، ولكنه عاود ارتفاعه إلى نحو 1.938 مليار دينار كويتي، في الربع الرابع، وذلك بسبب الارتفاع لأسعار النفط. أي إن الميزان التجاري، في عام 2017، قد حقق فائضاً بلغ نحو 6.468 مليار دينار كويتي، منها نحو 89.7% صادرات نفطية، وهو فائض أعلى بما نسبته 38.4% عن مثيله المحقق في عام 2016 والبالغ 4.672 مليار دينار كويتي، وبلغت قيمة الواردات السلعية في عام 2017، نحو 10.191 مليار دينار كويتي. ومن المتوقع أن يبلغ فائض العام الحالي نحو 9.240 مليار دينار كويتي، فيما لو تكرر فائض الربع الأول، وظل معدل أسعار النفط أعلى من 60 دولار أمريكي للبرميل، لذلك قد يراوح ارتفاع الفائض التجاري ما بين 40%–30%.

وسجلت أسعار المستهلك، في الربع الأول من العام الحالي، انخفاضاً، بلغت نسبته نحو 0.35%–، إذ بلغ معدلها نحو 112.7 (سنة 2013=100)، منخفضاً من معدل نحو 113.1، في الربع الرابع من العام الفائت، ويعزى ذلك إلى غلبة تأثير الانخفاض في أسعار الكساء وملبوسات القدم من معدل نحو 106.8، إلى معدل نحو 105.6 (1.1%–).

وتشير النشرة إلى انخفاض المعدل الموزون للفائدة على الودائع، من نحو 1.621%، في الربع الرابع من العام الفائت، إلى نحو 1.607%، في الربع الأول من العام الحالي، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو – 0.9%. بينما واصل المعدل الموزون للفائدة على القروض ارتفاعه، من نحو 4.748% إلى نحو 4.850%، للفترة نفسها، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 2.1%.

وبلغ حجم ودائع القطاع الخاص، لدى البنوك المحلية، نحو 35.371 مليار دينار كويتي، بانخفاض طفيف من مستوى 35.401 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2017، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو 0.1%–. وأخيراً، ارتفعت، مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص، إلى نحو 37.366 مليار دينار كويتي، من نحو 37.199 مليار دينار كويتي، في نهاية العام الفائت، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 0.4%.

أسواق مالية منتقاة

كان أداء شهر يوليو نشطاً لمعظم أسواق العينة، حقق خلاله 12 سوقاً مكاسب، بينما حقق سوقان فقط خسائر، وأحدهما خسائره طفيفة جداً، ذلك الأداء الموجب نقل 3 أسواق جديدة إلى المنطقة الموجبة في مكاسبها منذ بداية العام الجاري، ليبلغ عدد الأسواق الرابحة 9 أسواق لما مضى من عام 2018، وظلت 5 أسواق في المنطقة السالبة.

أكبر الرابحين في شهر يوليو كانت بورصة قطر، التي حقق مؤشرها مكاسب بنحو 8.9% لترتفع مكاسبه منذ بداية العام إلى نحو 15.3% لتتصدر الأسواق الرابحة فيما يبدو أنه بداية تأقلم مع إستمرار الأزمة الخليجية. ثاني أكبر الرابحين في شهر يوليو كانت بورصة الكويت إذا اعتمدنا مؤشر الشال الذي كسب نحو 7.2% في شهر واحد، بينما المؤشر العام لبورصة الكويت الذي كسب نحو 5.7%، وكان لبدء التأقلم مع تنظيمات البورصة الجديدة ومعه الارتفاع الكبير في سيولتها، الدور الرئيسي في تحقيق تلك المكاسب. ثالث أكبر الرابحين كان سوق أبوظبي الذي أضاف مؤشره في شهر يوليو نحو 6.6% ليعزز مكاسبه التي بلغت 10.5% منذ بداية العام. ذلك الأداء النشط أدى إلى تبوء أربع أسواق من إقليم الخليج ترتيب المكاسب منذ بداية العام، يتصدرهم السوق القطري بمكاسب بحدود 15.3%، ثم السوق السعودي بمكاسب بنحو 14.8%، ثم السوق الكويتي بمكاسب بنحو 11.6% وفق مؤشر الشال، ثم سوق أبوظبي كما ذكرنا بمكاسب بحدود 10.5%. ما هو غير متوقع، كان تحقيق كل الأسواق الناضجة والناشئة الأخرى مكاسب خلال شهر يوليو، رغم الحرب التجارية التي أصبحت واقع، وذلك يعني إما أنها مكاسب مؤقتة، محركها المضاربة عكس التوقعات، أو أنها لم تعد تأخذ التهديدات الأمريكية على محمل الجد.

أكبر الخاسرين في شهر يوليو كان سوق مسقط للأوراق المالية الذي فقد مؤشره 5.1%– في شهر واحد، وكانت كفيلة بالهبوط به إلى قاع الأسواق الخاسرة بخسائر منذ بداية العام بنحو 15%–. ثاني الخاسرين وآخرهم في شهر يوليو كان السوق السعودي بخسارة طفيفة بحدود 0.2%–، وظل في ثاني مراتب صدارة الأداء للأسواق الرابحة منذ بداية العام.

وظلت المفارقة بين أداء بورصات إقليم الخليج قائمة، فبينما تبوأ المراكز الرابحة الأربعة الأولى بورصات خليجية، قبع في قاع المنطقة الخاسرة سوقان من أصل ثلاث أسواق، وبخسائر برقمين، أي 10% أو أكثر، وفقاً لأدائهما منذ بداية العام، وشاركهما السوق الصيني. بينما تحسن أداء بورصة البحرين وحقق مؤشرها مكاسب بنحو 3.6% في شهر يوليو كانت كفيلة بنقله من المنطقة السالبة في أدائه منذ بداية العام، إلى المنطقة الموجبة بمكاسب بنحو 2%، لتصبح خامس بورصة في إقليم الخليج في المنطقة الموجبة.

وتظل توقعاتنا لأداء شهر أغسطس على حالها كما كانت لشهر يوليو، أي أداء في غالبه موجب لبورصات إقليم الخليج، وأداء أغلبه سالب للبورصات الناضجة والناشئة، ولابد من التذكير بأن توقعاتنا حول الأسواق الناضجة والناشئة عن شهر يوليو، لم تصدق.

الأهلي الكويتي

أعلن البنك الأهلي الكويتي نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ ما قيمته 19.2 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 2.9 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 17.8%، مقارنة بنحو 16.3 مليون دينار كويتي. ويعود السبب في ارتفاع الأرباح الصافية للبنك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بالمطلق، بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 4.9 مليون دينار كويتي أو بنحو 10.4%، وصولاً إلى نحو 51.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 46.8 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، حققت جملة الإيرادات التشغيلية ارتفاعاً بنحو 8.3 مليون دينار كويتي، أو نحو 11%، وصولاً إلى نحو 83.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 75.5 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 4.9 مليون دينار كويتي أو بنحو 9.1%، وصولاً إلى نحو 58.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 53.8 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2017. وارتفع بند صافي أرباح إستثمارات في أوراق مالية بنحو 3.5 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 3.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 293 ألف دينار كويتي.

ومن جهة أخرى، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة أقل من ارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 3.4 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 12%، مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2017، حيث بلغت نحو 32.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 28.7 مليون دينار كويتي لتلك الفترة، ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة بنود المصروفات التشغيلية جميعها. وبلغت نسبة جملة المصروفات التشغيلية إلى جملة الإيرادات التشغيلية نحو 38.4%، بعد أن كانت نحو 38%. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 1.9 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 6.8%، عندما بلغت نحو 30.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 28.6 مليون دينار كويتي. وبذلك، ارتفع هامش صافي الربح ليبلغ نحو 18.4%، بعد أن بلغ نحو 18.1%، خلال الفترة المماثلة من عام 2017.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.479 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 2.7% وقيمته 117.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 4.362 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017، وارتفع بنحو 3.5% أو بنحو 152.2 مليون دينار كويتي عند المقارنة بإجمالي الموجودات في النصف الأول من عام 2017، عندما بلغ نحو 4.327 مليار دينار كويتي. وسجلت محفظة قروض وسلف، والتي تشكل أكبر نسبة مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعاً بلغ قدره 24.8 مليون دينار كويتي ونسبته 0.8%، ليصل إجمالي المحفظة إلى نحو 3.100 مليار دينار كويتي (69.2% من إجمالي الموجودات)، مقابل 3.075 مليار دينار كويتي (70.5% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2017. وارتفع إجمالي المحفظة بنحو 28.5 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 0.9% عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2017، حيث بلغ آنذاك ما قيمته 3.071 مليار دينار كويتي (71% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي قروض وسلف إلى إجمالي الودائع نحو 84.9% مقارنة بنحو 87%. وارتفع بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 144 مليون دينار كويتي أو بنحو 29.1%، وصولاً إلى 639.5 مليون دينار كويتي (14.3% من إجمالي الموجودات) مقابل 495.5 مليون دينار كويتي (11.4% من إجمالي الموجودات) في نهاية العام الفائت. وارتفع، بنحو 119.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 23%، عما كان عليه في نهاية الفترة نفسها من عام 2017 عندما بلغ نحو 520 مليون دينار كويتي (12% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 120.7 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 3.2% لتصل إلى نحو 3.910 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 3.789 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017، وارتفعت بنحو 138.5 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 3.7% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية النصف الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.3% مقارنة بنحو 87.2%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن كل مؤشرات الربحية للبنك قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017. إذ ارتفع العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهميه (ROE) إلى نحو 6.7%، مقارنة بنحو 5.8%، وارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى 23.7% قياساً بنحو 20.1%. وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) ارتفاعاً طفيفاً، إلى نحو 0.9% مقارنة بنحو 0.8%، وارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS) إلى نحو 12 فلس، مقارنة بنحو 10 فلوس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم (P/E) نحو 13.9 مرة (أي تحسن) مقارنة مع 16.4 مرة، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 20%، وارتفاع السعر السوقي للسهم بنسبة أقل وبنحو 2.1% مقارنة بمستوى سعره في 30 يونيو 2017. وثبت مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) عند نحو 0.95 مرة للفترتين.

بورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 441.1 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 7.8 نقطة ونسبته 1.8% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 54.1 نقطة أي ما يعادل 14% عن إقفال نهاية عام 2017.

البيان	2018/06/30 (ألف دينار كويتي)	2017/06/30 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الموجودات	4,479,202	4,326,953	152,249	%3.5	↑
مجموع المطلوبات	3,909,725	3,771,202	138,523	%3.7	↑
مجموع حقوق الملكية الخاصة لمساهمي البنك	568,722	555,076	13,646	%2.5	↑
مجموع الإيرادات التشغيلية	83,846	75,549	8,297	%11.0	↑
مجموع المصروفات التشغيلية	32,181	28,738	3,443	%12.0	↑
المخصصات	30,509	28,576	1,933	%6.8	↑
الضرائب	2,003	1,981	22	%1.1	↑
صافي الربح	19,153	16,254	2,899	%17.8	↑
المؤشرات					
**العائد على معدل الموجودات	%0.9	%0.8			↑
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%6.7	%5.8			↑
**العائد على معدل رأس المال	%23.7	%20.1			↑
ربحية السهم الواحد (فلس)	12	10	2.0	%20.0	↑
إقفال سعر السهم (فلس)	334	327	7.0	%2.1	↑
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	13.9	16.4			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	0.95	0.95			